معترفين منذ البدء ان عرفات لن يكون لديه مشروع تنموي استقلالي شامل ولو أردنا التعليل لقلنا-:

١- اقتصاديا :

لن يكون أمام السلطة السياسية الا التبعية للمركز الامبريالي والدمج البنيوي التابع للاقتصاد الاسرائيلي، وهذا هو الاطار العام المتماثل مع حيثيات اتفاقية ١٣ أيلول من جهة وبالنظر للاعتماد الأساسي للحكم الذاتي في تمويل انفاقه على المبلغ الذي تلقاه عرفات كثمن سياسي لانخراطه في الحل الامريكي، اي مبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنويا (والذى علي الأغلب انهم لن يدفعوه له بالكامل)، من الدول الامبريالية والنفطية الرجعية الذي ستتولى الاشراف على اتفاقية البنك الدولي، وهذا بدوره معروفة مخططاته في تكوين تبعية العالم الثالث للمركز الامبريالي ضمن معادلة: ***مركز منتج + محيط مستهلك***، أما الدمج البنيوي التابع للاقتصاد الاسرائيلي فهو في غنى عن الشرح. فقد تأسس على امتداد عقود الاحتلال، فيما اتفاقية ١٣ أيلول جاءت لتعزز ما تأسس، فهي لا تسعى لسلخ الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الاسرائيلي بل على العكس فهي تجيز استمرار العمالة الفلسطينية في المشاريع الاسرائيلية كما جرى الاتفاق على حرية تبادل البضائع والاستثمار ضمن وحدة جمركية واحدة أو شيء قريب من ذلك الامر الذي يجعل اقتصادنا المتخلف الفقير الذي لا يتعدى انتاجه حتى اللحظة ٧٠٠ مليون دولار، يضاف اليه عائدات العمالة والتحويلات الخارجية في مواجهة اقتصاد اسرائيلي تكنولوجي متطور انتاجه السنوي ٦٧ مليار دولار، فضلا عن المساعدات الخارجية والصهيونية التي تتعدى ٦-٧مليار سنويا، اضافة لفوائد معاهدة التجارة الحرة بين أمريكا واسرائيل، بما يجعل اقتصادنا فريسة سهلة *وأضيع من الايتام على مائدة اللئام* بما يشبه العلاقة بين بورتريكو وأمريكا.

وعلاوة على مبلغ الثمن السياسي، فالحكم الذاتي أمامه مصدر أخر للدخل هو الضرائب التي تفرض على النشاط الاقتصادي والخدماتي والوظيفي وأية أرباح يمكن ان تعود من مرافق المؤسسات عامة (ميناء ومطار، جسور ..) وأية مشروعات اقتصادية رابحة تملكها السلطة السياسية. ومصدر اخر هو المديونية من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو الحكومات وهذا خطر للغاية ليس لأن على شعبنا ان يسدد فوائد هذه المديونية بنسبة تتراوح بين ٦-١٠٪فقط. بل وليس لأن المقرضين يفرضون شروطا سياسية ويتدخلوا في مجال الاستثمار بل يتدخلون في خطط الحكم سيما لالغاء المساعدات للمواد الأساسية كالحنطة والزيت والارز والسكر... بما يؤدي الى ارتفاع أسعارها في السوق.... بل لا ن